

الأوضاع المجتمعية، وأدوار قوى اليسار

هذا ملخص عرض قدمه رحمان النوضة، خلال ندوة، نظمها سعيد العمراني، في برنامج "راداس تي في" (Radas TV)، وشارك في الندوة: رحمان النوضة، وعبد المجيد أزيح، في يوم الإثنين 15 نونبر 2021. ومدة الفيديو هي قرابة ساعتين. ورابط الفيديو هو :

https://web.facebook.com/watch/live/?ref=watch_permalink&v=4513835045338915

الجزء الأول: الأوضاع المجتمعية

- يعيش الشعب مشاكل مجتمعية مؤلمة، ومنذ زمان، مثل القمع، البطالة، والاستغلال الرأسمالي، والتهميش، والحرمان من خدمات مجتمعية مثل التعليم، والصحة، والسكن، وغيرها. رغم أن الشعب يؤدي ضرائب ثقيلة. ولماذا لا يقدر هذا الشعب على إسماع صوته، ولا على الدفاع عن مصالحه؟ الأسباب كثيرة، ومتداخلة، ومعقدة. يمكن تلخيص الأسباب في :

- فقدان الثقافة العامة،
- وفقدان الوعي السياسي الثوري،
- وفقدان التنظيمات الجماهيرية القاعدية، والمستقلة، ولثورية، والمناضلة،
- وفقدان التقاليد الكفاحية،
- وفقدان أخلاق التضامن السياسي الثوري،
- وتخلّف قوى اليسار.

ويمكن تفسير ضعف الشعب بعبارة أخرى، وهي: **طُغْيَان الْقِيَمِ** الرأسمالية، مثل الأنانية، والفردانية، والانتهازية، والتحايل، والغش، والخوف من القمع. ولا يقدر على القيام بمهام توعية الشعب وتنظيمه، سوى قوى اليسار الثورية.

- وفي مقابل طبقات الشعب، تُوجد الطبقات المُستغلة. وتتمتع باكتساب الوعي السياسي، وبالتنظيم المُحكّم، وتستغل أجهزة الدولة لتحقيق مصالحها، ولو بواسطة التضليل، والقمع، والاستبداد.

- المغرب مُجتمع متخلف على جميع الأصعدة. وتخلف المجتمع يتجلى في ظواهر مجتمعية ثابتة، وثبوتها يعني أنها تدوم منذ عشرات السنين. ومنها ما يلي:

* تستهلك البلاد أكثر مما تُنتج.

* تستورد البلاد أكثر مما تُصدّر.

* **الديون** الخارجية للبلاد تتزايد باستمرار، وقد بلغت تقريباً 100 % من "الناتج الداخلي الخام". ويكون الحصول على الدين الخارجية بشرط الخضوع لإملاءات سياسية.

- ومنذ استقلال البلاد في سنة 1956 إلى الآن، يعجز النظام السياسي القائم على تحقيق التنمية الاقتصادية. ويتراوح المعدل السنوي للنمو الاقتصادي بين 1,5 و 3%. لكن تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، حسب الاقتصاديين التقدميين، يستوجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي هو قرابة 9%، خلال 25 أو 30 سنة متوالية (مثلما حدث في الصين).

- مستوى التعليم والتكوين لدى الشبان ينقص باستمرار، وجودة التعليم تتدهور، ويعوّض التعليم العمومي بتعليم ديني إسلامي أصولي وهّابي.

- لكي يوجد إنتاج (صناعي، وفلاحي، وخدمي)، يجب أن يوجد تعليم عمومي معمم، وأن يكون ذي طبيعة علمية، وأن يكون من مستوى علمي عال. لكن النظام السياسي القائم يرفض الاستثمار في التعليم والتكوين. بل يراهن على تجهيل الشعب.

- **تكوين وتشغيل الشباب** ظلّ أقلّ من الحاجيات المطلوبة. عشرات الآلاف من المواطنين الشباب لا يجدون من إمكانية للشغل، وللعيش، سوى عبر ترك وطنهم، والشروع في مُغامرة الهجرة السرية نحو أوطان أجنبية، تظهر ديموقراطية وتقدّمية، وتطاردهم كحيوانات ضالّة.

- ميزة المرحلة التاريخية الحالية في المغرب، هي **مرحلة التراكم البدائي للرأسمال** (l'accumulation primitive du capital). وتستعمل فيه الطبقات المُستغلّة كل الوسائل المُتاحة، ليس فقط تكتيقي الاستغلال الرأسمالي، بل تستعمل أيضا التَضليل، والتحايل، والغش، والقمع، والعنف، والسطو، والنهب.

- تكبر أعداد أفراد **البرجوازية الصغيرة**، و**البرجوازية المتوسطة**، وتزداد ثرواتها في حدود ضيقة، لكن فعلها يبقى حبيس مجال التجارة. أي ضمن حدود شراء السلع وإعادة بيعها. ومعظم هاتين البرجوازيتين تَبقى بعيدة عن الإنتاج الصناعي، وعن المعرفة، والعلوم. وميزة هاتين البرجوازيتين: الأنانية، والانتهازية، والتحايل، والغش، والتهرّب من الضرائب.

- جماهير **الشعب** تعيش في الجهل، والفقر، والتخلّف، والمعتقدات الخرافية، والإستيلاب بسبب الدين. شعبنا هو من بين الشعوب الأكثر تخلّفًا في العالم. مثلما أ، معظم شعوب البلدان المُسلمة، أو الناطقة بالعربية، هي الأكثر تخلّفًا من بين شعوب العالم. ولكي يعيش أفراد الشعب، يضطرون إلى تقليد الحكام، فيمارسون هم أيضا: الأنانية، والانتهازية، والغش، والتحايل، والسطو، والنهب.

- غالبية **موظفي الدولة** يمارسون "الاتجار في استغلال سلطة إتّخاذ القرار" (Trafic d'influence)، وسلطة منح الرُخص الإدارية. ويمارسون الرشوة، ويغتنون بشكل غير قانوني، ويتحوّلون إلى مُستثمّرين ومُقاولين مُفترّسين.

- والأشخاص الذين يمارسون مسؤوليات سياسية في أجهزة الدولة، يتحوّلون إلى أغنياء، وإلى مُقاولين. كما أن المقاولين الكبار

الأغنياء، يتحوّلون إلى مسؤولين سياسيين في مواقع المسؤولية العليا في أجهزة الدولة. وتمتزج هكذا السُلطة السياسية بالثروة الاقتصادية.

- توجد عدّة جيوش من **الأجهزة الأمنية القمعية**. وهي مُتنوّعة، وضخمة، وعَرْمَرَمَة، ومجهّزة. وكلفتها هائلة، وتنقص ميزانياتها من إمكانيات الاستثمار العمومي. وبقدر ما يخاف النظام السياسي القائم من ثورة الشعب، بقدر ما يزيد في خلق وتكوين أجهزة قمعية، واستخباراتية إضافية. ولا تصلح هذه الأجهزة القمعية سوى لقمع الشعب. وتقتصر على قمع الناقدين، والمعارضين السياسيين، والمتظاهرين. ولا تهتم الأجهزة القمعية بجرائم المقاتلين الرأسماليين، وبجرائم الموظفين العاملين في أجهزة الدولة.

- أهم ميزات **النظام السياسي** المخزني القائم هي أنه استبدادي، ومبني على أساس الزبونية، والرّبع، والفساد. ويحتكر فيه رئيس الدولة كل السلط، وبلا أيّ استثناء. وهذا النظام السياسي هو تَبَعِي للإمبريالية وللصهيونية القائمة في إسرائيل. وقد فَرَطَ النظام السياسي في استقلال الوطن، وفي سيّادته. وهو "مُقَفَل" (verroillé). أي أنه يستحيل تغييره من الداخل، أي بالطرق الديمقراطية.

ومن ميزاته أيضا: غياب الشفافية، وغياب الوصول إلى المعلومات، وغياب المراقبة والمحاسبة، وغياب القضاء النزيه، وغياب دولة القانون.

- يجب الانتباه إلى أن مَعَانِي **المُصْطَلَحَات السياسية** في المغرب، تختلف عن مقابلها في البلدان المتقدّمة في أوروبا. فمثلا مصطلحات: الحكومة، والبرلمان، والانتخابات، والديموقراطية، والقضاء، والقانون، والدولة، إلى آخره، كلها لها معاني مغشوشة، ومُلوّنة، ومزوّرة، بالمقارنة مع ما هو قائم في البلدان الغربية المتقدمة.

- أرقام **الإحصائيات الرسمية** غير موثوقة. لأنها مخدومة لِتَلْمِيع صورة النظام السياسي.

مثال: الإحصائيات الرسمية حول كوفيد 19 ظلّت أقل بكثير من الواقع، بسبب غياب تعميم استعمال الفحوص (testes)، وغياب

تعميم مناهج صارمة في مجال تسجيل الحالات المريضة. وكذلك بسبب إرادة النظام السياسي تجميل صورة المغرب لدى الخارج، ولو عبر تَقْلِيص حجم الأرقام.

- تختلف البرجوازية المتوسطة، والبرجوازية الكبيرة، في المغرب (وكذلك في البلدان الأخرى المسلمة، أو الناطقة بالعربية)، عن مثيلاتها في البلدان المتقدمة الغربية والآسيوية. حيث أنها هاتين البرجوازيتين في المغرب تتميزان بـ: ضعف التكوين، وضعف الثقافة، والحذر المفرط، والتهرب من الاستثمار، والأثنية، والفردانية، والانتهازية، والتحايل، والغش، والانهازية تجاه القوى الأجنبية، والإفراط في الاستهلاك والتبذير. بينما البرجوازيتين المتوسطة والكبيرة في البلدان المتقدمة في آسيا وأوروبا تتميز بـ: جودة التعليم والتكوين، جودة الثقافة، والذكاء، وقوة الإرادة، والثقة في الاستثمار الاستراتيجي، والإبداع، وروح الوطنية، وحد أدنى مُتَقَدِّمٍ مِنَ التضامن المُجتمعي، والقبول بالمغامرة، والرؤية الاستباقية، إلى آخره.

- تشوّه العلاقة بين الاستثمارات العمومية، والاستثمارات الخُصوصية. تستفيد طبقة المُستغْلين الكبار مما تقدّمه الدولة من تسهيلات ومساعدات، لكن طبقة المستغّلين الكبار لا تقوم بواجباتها تجاه المُجتمع.

- تخلف المغرب يرتبط أيضا بتخلف الرأسمالية القائمة فيه، حيث تبقى هذه الرأسمالية تبعية للإمبريالية، ومريضة بانحرافات الانتهازية، مثل الريع، والفساد، والغش، والتحايل، والانتهازية، والاحتكارات، والتهرب من الضرائب، وتلافي الاستثمار في البحوث العلمية، الخ.

- لماذا يتطوّر الوضع المُجتمعي في المغرب نحو الإفلاس، والانهيار؟ لأن النظام السياسي يعجز، ومنذ عُقُود، على معالجة المشاكل الأساسية للمجتمع. ولأنه عاجز على تلبية الحاجيات الأساسية للشعب. ولأن تطوّر المُجتمع يخضع لقوانين، أو قواعد. ولأن

النظام مهووس بشيء واحد، هو خدمة مصالح طبقة المُستَغَلِّين الكبار
التبعية للإمبريالية.

- بما أن النظام السياسي القائم يُضَحِّي بالشعب لِإِنْقَاذ نظام
الملكية المَخزَنِيَّة، فإنه يحقُّ للشعب أن يُضَحِّي بالنظام الملكي المخزني
لِإِنْقَاذ مصير الشعب، ولتحرير نفسه بنفسه.

- **استقلال المغرب ناقص. وسيادة الدولة المغربية ناقصة.** لأن
السيادة الحقيقية تتنافى مع القَبُول بالإملاءات الخارجية، مثلاً من
طرف صندوق النقد لدولي، والبنك العالمي. وتتنافى مع الخُضوع
لِرَغبات للشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات. وتتناقض مع
الرُضُوخ لِإِمْلَاءَات الحلفاء الاستراتيجيين للنظام السياسيين،
والمتجلبين في الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وأوروبا، وإسرائيل.
- **التناقض بين النظامين** القائمين في بِلَدَي المغرب والجزائر،

لا ينتج فقط عن قضية الصحراء الغربية، وإنما ينتج أيضا عن
التناقض بين نظامين سياسيين مُتضادَّين. والحرب الباردة المتواصلة
بين دولتي المغرب والجزائر (وليس بين الشعبين المغربي والجزائري)
تُكَلِّفُهُمَا جزءا هائلاً من "الناتج الداخلي الخام". وكثير من المشاكل
المُجتمعية القائمة في المغرب، تُوجد مَثِيلَتُهَا أيضاً في الجزائر. كما
الكثير من المشاكل المُجتمعية الموجودة في الجزائر، توجد أيضا في
المغرب. فَالْمُهَم ليس هو شكل النظام السياسي (ملكية أم جمهورية)،
وإنما المهم هو مضمون هذا النظام السياسي، وَنَوَعِيَّة العلاقات
المُجتمعية والسياسية والاقتصادية القائمة داخل هذا النظام السياسي.

- **الرأسمالية،** مغربيا وعالميا، عاجزة على اتخاذ مجمل القرارات
الضرورية لتقليص **الاحتباس الحراري** في حدود أقل من 1,5 درجة
مئوية (°C)، مثلما يُطالب بذلك العلماء. وبالتالي، فالخراب آتٍ لَا شَكَّ
فيه.

الجزء الثاني: أدوار قِوَى اليسار

- **الفرق بين الفاعلين اليمينيين واليساريين:** هو أن اليمينيين
ينطلقون من الفرد، ويزعمون أنه أساس كل شيء، وأنه هو الفاعل

الأساسي. بينما اليساريون يعتبرون أنه لا يمكن للفرد أن يوجد بوحده، ولا يقدر الفرد على العيش وحده، ولا يقدر على إنجاز أي شيء وحده. ويعتبرون اليساريون أن الأساس هو **المجتمع**. وما الفرد سوى مظهر مُضلل من مظاهر المجتمع. وبدون تنظيم وتعميم التضامن المجتمعي، يستحيل تحقيق أي هدف مجتمعي.

- **الانطلاق من الفرد** يُبرر الملكية الخاصة، ويبرر اختيار الرأسمالية. بينما **الانطلاق من المجتمع**، يبرر الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويبرر اختيار الاشتراكية وتبعاتها.

- هل نعيش كأفراد، أم كمجتمع؟ هل نعيش كأفراد أنانيين، متفرقين، متنافسين، متناقضين (مثلما يريد الرأسماليون)؟ أم هل نعيش كمجتمع متضامن، متعاون، ومتمكامل (مثلما يريد الاشتراكيون)؟ الرأسمالية تدفعنا نحو الاختيار الأول. ونتأجه مُفلسة. بينما الاشتراكية تحثنا على الاختيار الثاني، وآفاقه هائلة. الأغنياء يريدون الحفاظ على الملكية الخاصة، والمُستغلون يريدون إلغاء هذه الملكية الخاصة، وتعويضها بالملكية المجتمعية لكل الثروات.

- من هو **الحزب اليساري**؟ هو الذي يلتزم بمبادئ فكرية ثورية، ويتميز بممارسة نضالية ثورية، وينحاز إلى جانب الجماهير الكادحة والمُستغلة، ويهدف إلى تحقيق الاشتراكية الثورية.

- من من يتكون **اليسار في المغرب**؟ يتكوّن من أربعة أحزاب: الاشتراكي الموحّد، الطليعة، المؤتمر الاتحادي، والنهج. وتوجد مجموعات، وتيارات، وشخصيات، يسارية أخرى. أما حزبي "الاتحاد الاشتراكي"، و"حزب التقدم والاشتراكية"، فإنهما تحوّلًا إلى أحزاب يمينية، وأصبحت من خُدام النظام السياسي القائم، ولا تختلف عن أحزاب مثل: حزب الاستقلال، والحركة الشعبية، والاتحاد الدستوري، وتجمع الوطن الأحرار، وحزب الأصالة والمعاصرة. وهي كلها يمينية، ورأسمالية، وبدون مبادئ، وفاسدة.

- ليست **يسارية قوى اليسار** صفة ثابتة عبر الزمان، ولكنها صفة متغيّرة، ومتحوّلة، ومتطوّرة. حيث يمكن لحزب يساري أن يتحوّل إلى

حزب يميني، دون أن يعي حُدُوثَ ذلك التحوُّل. مثال: حزب "الاتحاد الاشتراكي" بالمغرب. وترتبط اليسارية بممارسة نضالية، وثورية، واشتراكية.

- في سنة 2011، فضح حِراك "حركة 20 فبراير"، أن قوى اليسار في المغرب (وفي كثير من البلدان المسلمة أو الناطقة بالعربية) هي **ضعيفة**، ودون المستوى المطلوب. حيث لم تقدر قوى اليسار على تحويل هذا الحراك إلى انتفاضة شعبية، أو إلى ثورة مُجتمعية. ولو أن "حركة 20 فبراير" كانت جماهيرية، عميقة، وهائلة، وفي تجاوب مع انتفاضات ما سمّاه الصحفيون بـ "حِراك الربيع العربي". وجاءت حِرَاكَات شعبية أخرى في المغرب، مثل حِرَاك الرِّيف، وإجْرَادَة، وَزَاكُورَة، وغيرها، وأكّدت كلها **ضعف قوى اليسار**.

- **تأثير قوى اليسار** بالمغرب على الطبقة العاملة، وعلى النقابات، والفلاحين، والشباب، والنساء، والمُثَقِّفِين، والبرجوازية الصغيرة، **ضعيف جداً، أو منعدم**. وتخلّف قِوَى اليسار بالمغرب لا يرتبط فقط بتخلّف الأشخاص الذين يقودون قِوَى اليسار، بل يرتبط أيضاً بتخلّف الدولة، وبتخلّف النظام السياسي، وكذلك بتخلّف الشعب. ويرتبط أيضاً بهيمنة الدعاية السياسية للقوى الرجعية، وللنظام السياسي القائم، وللإمبريالية. كما أنه يرتبط بشدّة القمع السياسي، وبالذلة البوليسية، وبإرهاب الدولة.

- ضعف قوى اليسار يُوجد على كل المستويات : المستوى الفكري، والثقافي، والمَنْهَجِي، والفلسفي، وعلى مستوى الأساليب التنظيمية، والأساليب النضالية، والأساليب التواصلية، وأساليب العمل الداخلي، ونوعية العلاقات المُقَامَة مع مختلف أنواع الجماهير الشعبية، وعلى مستوى التكتيكات، وعلى مستوى التصورات الاستراتيجية، إلى آخره. (أنظر كتابي: "نقد أحزاب اليسار بالمغرب"، <https://livreschauds.wordpress.com/2012/06/15> كتاب نقد أحزاب اليسار بالمغرب/).

- ما المقصود من نقد قوى اليسار؟ أنا أحترم قوى اليسار، وقياداتها، ومسؤوليها، ومناضليها، وأعتبرهم نزيهين. لكن الاحترام لا يمنع النقد. وعندما أنتقد قوى اليسار، فإنني لا أهينها، ولا أعاديها، ولا أتعالى عليها، وإنما أريد منها أن تكون أكثر نضالية، وثورية، وفعالية. أنا مثلا أعتبر أن القيادات الحالية لِقَوَى اليسار أصبحت متجاوزة، ودون المستوى المطلوب، ويجب تعويضها، لفتح آفاق جديدة لقيادات أخرى جديدة.

الجزء الثالث: أهم الأطروحات السياسية الخاطئة لدى قوى

اليسار في المغرب

- **أطروحة الإسلاميين الأصوليين** تدعي أن سبب كل مشاكل المجتمع تنتج عن ضعف الإيمان، وعن قلة العبادة. وهذا وهم. لأن الزيادة أو النقصان في العبادة لا يُعالج مشاكل المجتمع. ولأن الإله لا يتدخل في شؤون المجتمع، لا بالإيجاب، ولا بالسلب.

- يدعو البعض داخل قوى اليسار بالمغرب إلى **أطروحة التعاون بين اليساريين والإسلاميين**. وهي أطروحة خاطئة. لأن كل الحركات الإسلامية لها برنامج واحد، هو إخضاع كل مكونات المجتمع إلى الشريعة الإسلامية، وبواسطة القوة. وفي تجربة إيران عبرة لمن لا يعتبر. حيث أن الاشتراكيين تعاونوا مع حركة الإمام الخميني، ولما سقط الشاه، قام الإسلاميون بذبح الاشتراكيين والشيوعيين، حلفائهم السابقين. والسياسة هي شأن عمومي، بينما الدين هو شأن شخصي خصوصي. ولا يُقبل التعايش مع أية حركة إسلامية إلا إذا التزمت **بمبادئ الفصل بين الدين والسياسة، والفصل بين الدين والدولة، وحرية العبادة، وحرية عدم العبادة.**

- أطروحة شائعة تدعي إمكانية تحقيق الديمقراطية في إطار هيمنة النظام السياسي المخزني الحالي، وتحت حكم هيمنة البرجوازية الكمبرادورية. وهذا وهمٌ يستحيل تحقيقه. حيث أنه، تحت هيمنة النظام الملكي المخزني، وتحت سيطرة البرجوازية الكمبرادورية التبعية،

لا يمكن أن تُوجد سوى ديكتاتورية البرجوازية العميلة للإمبريالية وللصهيونية.

- يطلب البعض من النظام السياسي القائم أن يُحقّق "الملكية البرلمانية". وهذا وَهْمٌ يستحيل تحقيقه. لأن طبيعة النظام السياسي المخزني تفرض عليه بأن يكون مُطلقاً، واستبدادياً، وبكل الوسائل، بما فيها القمع، والتضليل، والفساد، وبأن يستحوذ على كل السلطات، وعلى كل الثروات، وبأن يقضي على كل سلطة مُستقلّة، أو ناقِدة، أو مُعارضة، أو مُضادة.

- كثيرون من مناضلي قوى اليسار يظنون أن ضُعف قوى اليسار يأتي فقط من تَشَتُّت أحزابه أو تنظيماته. وأن الحل يكمن في توحيد مُجمل قوى اليسار في حزب واحد مُوحّد. وهذه أطروحة خاطئة ومستحيلة التحقيق. بينما الحل الثوري لِضعف قوى اليسار يتطلب مساهمة مُجمل قوى اليسار في خوض النضالات الجماهيرية المشتركة. وهذه النضالات الجماهيرية المُشتركة هي التي ستخلق دينامية ثورية، تُؤدّي إلى التقارب، والتعاون، والتكامل، والتفاعل، والتثوير، فيما بين مُجمل مناضلي قوى اليسار. وهذه الدينامية هي التي ستُنضجُ في المُستقبل شروط التوحيد في حركة واحدة، أو في حزب ثوري واحد.

- بعض مناضلي اليسار يظنون أنه يمكن إخراج المغرب من التخلف بواسطة الرأسمالية. وهي أطروحة خاطئة. وقد ضحّت هذه الأطروحة في كتابي المُعنون بـ: "يستحيل الخروج من التخلف بواسطة الرأسمالية". ويمكن تنزيل هذا الكتاب من مدوّنتي الشخصية (<https://livreschauds.wordpress.com/2021/11/04/impossible-de-sortir-du-sous-developpement-avec-le-capitalisme>).

- يتباهى النظام السياسي بتميّز المغرب بالاستقرار، والأمن. لكن في نفس الوقت، يقمع النظام السياسي كل المنتقدين، والمعارضين. وهذا الاستقرار يُشبه استقرار نظام زين العابدين قُبَيْلَ سُقوطه، أو نظام حسني مبارك قبل انهياره. فهو استقرار مُضلل.

- أطروحة أن المغرب حالة "استثنائية"، ويُخالف جميع قوانين تطور المجتمعات، هي أطروحة خاطئة. والمغرب، مثله مثل كل مجتمع، يخضع بالضرورة لقوانين تطور المجتمعات.

- أطروحة أخرى شائعة تدّعي إمكانية خروج المغرب من التخلّف المُجتمعي، كَبَلَد مُنفصل ومستقل عن باقي بلدان شمال إفريقيا. وهذا وَهْمٌ. حيث لا يُمكن لأي بلد من بين بلدان شمال إفريقيا أن يخرج من التخلّف المُجتمعي إلا إذا اتّحد مع باقي بلدان شمال إفريقيا، في إطار إتحاد، أو فيدرالية، تجمع مُجمل بلدان شمال إفريقيا الخمسة.

- تُوجد أطروحة أخرى تدّعي أن مُشكلنا المُجتمعي يكمن في فقر الفرد، وأنه يجب إغناء الفرد بواسطة الرأسمالية. وهي أطروحة خاطئة. لأن مُشكلنا ليس هو فقر الفرد، وإنما هو تخلّف المُجتمع على جميع الأصعدة. ولا يمكن تغيير المُجتمع سوى عبر ثورة مُجتمعية، شمولية، ومتواصلة.

هذا تلخيص لما يمكن حاليا قوله. ولمن أراد تفاصيل إضافية، يمكن أن يرجع إلى مدوّنتي، التي نشرتُ عليها مقالات وكتب مختلفة. مع تحياتي.

رحمان النوضه،

(وحرّر في يوم الاثنين، 15 نونبر 2021).

